

سياسة الأمن القومي

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

ما هي سياسة الأمن القومي؟

سياسة الأمن القومي عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة ومواطنيها، وعادة ما يتم طرح هذه السياسة باعتبارها وثيقة متكاملة. ولغايات هذا التقرير، تشير سياسة الأمن القومي إلى مثل هذه الوثيقة المتكاملة. كما يمكن أن تسمى هذه الوثيقة خطة أو استراتيجية أو تصور أو نظام.

تضطلع سياسة الأمن القومي بدور آني ومستقبلي يحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالأمة ويضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة وفرص وقوعها. وعادة ما تعتبر سياسات الأمن القومي من الناحية التنظيمية أعلى من السياسات الأمنية الثانوية، مثل تقييم أداء المؤسسة العسكرية والاستراتيجية الأمنية الوطنية وغيرها، والتي تتناول الأمن القومي باعتباره يقع ضمن اهتمامات أجهزة أو قضايا محددة. كما يتم تمييز هذه السياسة عن غيرها من السياسات من خلال سلسلة المواضيع التي تتناولها، وذلك في محاولة لتحديد كل من التهديدات الداخلية والخارجية. وأخيراً، تسعى سياسة الأمن القومي إلى دمج وتنسيق المساهمات التي يقدمها العاملون في ميدان الأمن القومي استجابةً للمصالح والتهديدات التي يعتبر أنها تحتل جانباً بالغ الأهمية.

لا تمتلك بعض الدول، مثل المملكة المتحدة وفرنسا والصين، وثيقة موحدة مستقلة حول سياسة الأمن القومي بل تستند إلى السياسات الدفاعية أو البيانات البيضاء «التقارير الحكومية الرسمية» التي تركز فقط على قضية الدفاع القومي. ومن جهة ثانية، هناك دول أخرى لا تقوم بإعلان وثائق السياسات الخاصة بها، أو أنها لا تضع سياسة شاملة مكتوبة حول الأمن أو الدفاع.

لماذا تحتاج الدول إلى سياسة الأمن القومي؟

هناك خمسة أسباب رئيسية تدفع الدول إلى إعداد سياسات متكاملة وتفصيلية للأمن القومي:

- ضمان قيام الحكومة بالتعامل مع كافة التهديدات على نحو شامل

ما هي سياسة الأمن القومي؟

لماذا تحتاج الدول إلى سياسة الأمن القومي؟

ما هو الأساس القانوني الذي تركز عليه سياسة الأمن القومي؟

كيف يتم إعداد سياسة الأمن القومي؟

كيف تتم صياغة سياسة الأمن القومي؟

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه سياسة الأمن القومي؟

ما هي الأسئلة الرئيسية التي ينبغي طرحها عند صياغة سياسة فاعلة للأمن القومي؟

كيف يجب تنفيذ سياسة الأمن القومي؟

الخلاصة: المبادئ اللازمة لسياسة ناجعة وديمقراطية للأمن القومي

قضايا ذات صلة

المزيد من المعلومات



مركز جنيف

للرقابة الديمقراطية

على القوات المسلحة

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وإصلاحه

المدى والطويلة المدى للأمن القومي. وتسمح العملية المركزة لصياغة سياسة الأمن القومي باستخدام الموارد على النحو الأمثل، مما يساعد على تقييد الوقوع في التناقضات والتكرار والخلل في صياغة السياسات وتنفيذها.

رابعاً، تضمن سياسات الأمن القومي ملكية واسعة للسياسة الأمنية من خلال تعميق التباحث والتعاون بين سياسات الأحزاب الاحترافية والإدارية. وقد يساعد هذا الحوار على تشكيل إجماع حول القيم والمصالح القومية الأساسية ومجموعة التهديدات التي تفرض تحدياً أمام هذه القيم والمصالح.

خامساً، تمثل سياسات الأمن القومي أدوات لبناء الثقة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أن السياسة التي تتسم بالتناسق والشفافية تعرض بالتفصيل الاهتمامات الأمنية الخاصة بالدولة أمام المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى تسهيل الحصول على التفهم والتعاون من قبل المجتمع الدولي في هذا المجال.

ما هو الأساس القانوني الذي تركز عليه سياسة الأمن القومي؟

في بعض الأحيان، تنص تشريعات خاصة على وضع سياسة للأمن القومي. وعلى سبيل المثال، على رئيس الولايات المتحدة أن يقدم استراتيجية للأمن القومي كل سنة أمام الكونغرس، على الرغم من أن ذلك لا يحدث في الواقع على أساس سنوي. وفي لاتفيا، يجب أن يصادق البرلمان على سياسة الأمن القومي التي يعدها مجلس الوزراء، كما يجب أن يصادق مجلس الأمن القومي على هذه السياسة كل سنة. وفي حالات أخرى، تقوم السلطة التنفيذية بإعداد استراتيجية للأمن القومي بنفسها. ففي روسيا الاتحادية، على سبيل المثال، يقوم مجلس الأمن القومي بإعداد الاستراتيجيات الأمنية التي تصادق عليها السلطة التنفيذية. وفي النمسا، أنشأ البرلمان مجلس الأمن

• زيادة فاعلية القطاع الأمني من خلال رفع كفاءة المساهمات التي يقدمها جميع العاملين في قطاع الأمن

• توجيه عملية تنفيذ السياسة

• الخروج بإجماع محلي

• رفع مستوى الثقة والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي

أولاً، ولكي تشكل سياسات الأمن القومي إطاراً شاملاً، تتطلب هذه السياسات تحليلاً متعمقاً لكافة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي. ومنذ زمن طويل، كانت كل من التهديدات الداخلية والخارجية تعالج باعتبارها منفصلة عن بعضها البعض، إلا أن السياسة الأمنية في واقع الأمر تتضمن تقييماً شاملاً لكلا المناخين المحلي والدولي. وعند إعداد مثل هذه السياسات، يجب تجميع المعلومات التي تقدمها كافة الهيئات الحكومية ذات الصلة بالمجال الأمني، كما يمكن الحصول على مثل هذه المعلومات من الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إن كان ذلك ممكناً.

ثانياً، يمكن أن تساعد سياسات الأمن القومي في التوفيق بين المساهمات التي يقدمها عدد متزايد من العاملين في المجال الأمني، بمن فيهم أولئك الذين يعملون على المستوى القومي والحكومة المحلية وقطاع الأعمال (كالشركات العاملة في مجال حماية البنية التحتية الحيوية)، ومختلف منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المؤسسات الإقليمية والدولية. كما أن من شأن عملية مركزة لصياغة السياسة والتي تضم المعلومات الواردة من مصادر عدة الإسهام في الخروج بفهم مشترك للأمن.

ثالثاً، توفر سياسات الأمن القومي الأسس الإرشادية لمختلف العاملين في مجال الأمن القومي. كما توفر هذه السياسات التوجيهات الضرورية لموافقة القرارات العملية مع الأهداف القصيرة

هؤلاء المسؤولين. وحيث أن مصطلح «الأمن القومي» في بعض الدول يرتبط من ناحية تاريخية بفرض تدخل قوات الأمن في الشؤون المحلية، فقد يكون هذا الموضوع مثيراً للجدل. وفي الوقت الذي يتم فيه بيان المساهمات التي يقدمها المسؤولون على وجه التفصيل، فإن معلومات على قدر كبير من التحديد، كهيكلة قوات الأمن، تترك جانباً أو تدرج في وثائق ثانوية.

كيف تتم صياغة سياسة الأمن القومي؟

تخضع سياسة الأمن القومي في صياغتها لعملية معيارية خاصة بوضع السياسات، بدءاً بالمبادرة إلى طرح السياسة ومن ثم صياغتها والتوفيق بين أجزائها، وانتهاءً بالمصادقة عليها.

في الغالب الأعم، تبادر السلطة التنفيذية إلى مراجعة سياسة الأمن القومي. وفي بعض الحالات، يمكن أن توصي السلطة التشريعية أو اللجان الدائمة المختصة بالقضايا الأمنية بمراجعة سياسة الأمن القومي. وقد يتم القيام بهذه المراجعة على أساس سنوي أو دوري، أو خلال مناسبات معينة كما هو الحال في سويسرا.

وفي العادة، تتولى السلطة التنفيذية تعيين أعضاء لجنة الصياغة، ويمكن أن تكون هذه اللجنة لجنة دائمة أو هيئة عاملة أو يجري إنشاؤها لهذا الغرض المحدد. وفي العديد من الحالات، تمثل هذه اللجنة مجلساً خاصاً للأمن يقدم الاستشارات للرئيس (كما هو الحال في الولايات المتحدة والنمسا وروسيا الاتحادية). أما في حالات أخرى، فقد تتشكل اللجنة من أعضاء مجلس الوزراء (كما هو الحال في لاتفيا وكندا)، كما يمكن تشكيل لجنة لهذا الغرض. وعادة ما تقوم هذه اللجنة بالتشاور على نطاق واسع مع الجهات الأمنية الحكومية، مثل وزارات الدفاع وأجهزة المخابرات وممثلين عن القوات المسلحة واللجان التشريعية، بالإضافة إلى الوزارات التي لا

القومي النمساوي عام ٢٠٠١، حيث تم تفويضه بتقديم التوجيهات حول سياسة الأمن القومي، ولم يخول هذا المجلس بالضرورة بإعداد وثيقة شاملة لسياسة الأمن القومي (وعلى الرغم من ذلك، قام هذا المجلس فعلاً بإعداد هذه الوثيقة).

كيف يتم إعداد سياسة الأمن القومي؟

على الرغم من اختلاف سياسات الأمن القومي من دولة إلى أخرى، فمن الشائع أن تأخذ هذه السياسات شكل وثيقة منفردة تتناول ما لا يقل عن ثلاثة مواضيع أساسية هي: دور الدولة في النظام العالمي؛ والتحديات والفرص المحلية والدولية المحددة؛ والمسؤوليات المنوطة بالمسؤولين التنفيذيين للتعامل مع تلك التحديات والفرص.

يسعى الموضوع الأول إلى تحديد رؤية الدولة المتعلقة بالنظام الدولي والدور الذي تضطلع به الدولة في هذا النظام. ويقتضي هذا الأمر الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة وقيمها، وهيكلية الحكم وعمليات اتخاذ القرارات فيها. وعادة ما يترتب على ذلك تحديد رؤية طويلة المدى حول الموقف الذي يجب على كل من الدولة والمجتمع تبنيه في المستقبل.

ويمثل الموضوع الثاني تقييماً للتهديدات والفرص الآنية والمستقبلية. ومن ناحية نظرية، يجب أن تشمل تلك التهديدات والفرص على كل من التهديدات الداخلية والخارجية؛ إلا أن العديد من سياسات الأمن القومي تركز في الواقع على التهديدات والفرص الخارجية فقط. كما تتناول هذه السياسات المواقف والتفضيلات السياسية باعتبارها تشكل اهتماماً للشركاء الدوليين في الأمن مما يؤدي بدوره كذلك إلى بروز فرص التعاون.

ويبين الموضوع الثالث مجالات المسؤولية المنوطة بكل مسؤول تنفيذي. ويتضمن ذلك أنواع النشاطات الأمنية (كالدفاع عن الوطن والمخبرات، وغير ذلك)، إلى جانب المجالات التي يجري فيها تفويض

ترتبط من ناحية تقليدية بالقطاع الأمني، كوزارات الزراعة والنقل والمواصلات والصحة والهجرة وهيئات الإدارة المالية. كما يمكن للجنة أن تتشاور مع الهيئات غير الحكومية كالأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين. وعلى الرغم من أن هذه الجهات تبدي ملاحظاتها وتعليقاتها فقط، فإن اللجنة تعمل على التوفيق بين الرؤى المختلفة التي تطرحها تلك الجهات وذلك ضمن مدخل مترابط لأمن الدولة. إن توسع نطاق المشاركة في صياغة سياسة الأمن القومي يعتبر مهماً لضمان الملكية الواسعة لتلك السياسة، مما يساعد تفعيل تطبيق سياسة الأمن القومي. في سويسرا، تم تطبيق مدخل يتألف من مرحلتين لإعداد آخر سياسة للأمن القومي؛ حيث جرى في البداية القيام بالاستشارات الاجتماعية - السياسية على نطاق واسع وشامل والتي أثمرت نتائجها في إعداد تقرير غير ملزم للحكومة يتضمن مقترحات لإعداد سياسة الأمن القومي. واشتملت المرحلة الثانية على قيام هيئة حكومية بصياغة سياسة الأمن القومي، حيث عمدت هذه الهيئة إلى أخذ الوثيقة التي أنجزت خلال المرحلة الأولى بعين الاعتبار عند إعداد تقريرها.

تأمين مصادقتها على هذه السياسة. ويجوز لبعض البرلمانات أن تبدي فقط ملاحظاتها على سياسة الأمن القومي، كما هو الحال في سويسرا. أما في دول أخرى، فيجوز للبرلمانات أن تدخل تغييرات جذرية على نص وثيقة سياسة الأمن القومي.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه سياسة الأمن القومي؟

أولاً، يجب على سياسات الأمن القومي أن توازن بين الانفتاح والسرية. وفي هذا السياق، تحاول بعض الدول أن تتجنب هذه المشكلة من خلال توظيف لغة غامضة (وهي ما تعرف أيضاً بـ «الغموض الاستراتيجي»)، إلا أن ذلك قد يقلل من نجاعة وثيقة سياسة الأمن القومي. ومن جانب آخر، تعتمد دول أخرى إلى إعداد نسختين من استراتيجية الأمن القومي، إحداها سرية والأخرى عامة. وعلى أية حال، إذا كانت سياسة الأمن القومي خاضعة للنقاش العام، فمن المحتمل أن يعكس مضمونها الأهداف العامة للأمن القومي، بحيث يترك تنفيذ هذه الأهداف لبعض الأنظمة الثانوية أو الآليات الأخرى الخاصة بالتخطيط.

ثانياً، يرى البعض أن هناك نزاع بين الحاجة إلى الحفاظ على حرية التصرف والقيود المفروضة على أعمال القادة. ولهذا السبب، تفضل العديد من الأمم معالجة قضايا محددة عدا عن دول بعينها في سياسات الأمن القومي الخاصة بها حتى لو كانت سياسة الأمن القومي معدة لإرسال إشارة واضحة إلى قوة أخرى، قد يتم تسميتها.

ثالثاً، يجب أن تكون عمليات مراجعة سياسة الأمن القومي متناسبة مع تكاليفها من الناحيتين البشرية والمادية. ففي الوقت الذي تعتبر فيه المراجعات ضرورية عند حدوث تغييرات هامة في المناخ الاستراتيجي أو في حالة اعتبار السياسة الأمنية الحالية قاصرة إذا كانت مفروضة على سبيل

يتم التوفيق بين أجزاء وثيقة سياسة الأمن القومي عن طريق الحصول على المعلومات من مختلف الجهات العاملة في القطاع الأمني أثناء عملية صياغة السياسة ومن خلال تعميم النسخ الأولية من التشريعات خلال تلك العملية، سواء على المستوى الداخلي أو العام، أو بالجمع بين هذين المستويين.

وقد تدعو الحاجة إلى الحصول على مصادقة السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية على وثيقة سياسة الأمن القومي. وفي حال بادرت السلطة التنفيذية إلى مراجعة هذه الوثيقة، فمن غير المحتمل أن يتم الإيعاز لها بالحصول على موافقة السلطة التشريعية، ولكن يجوز للسلطة التنفيذية أن ترفع سياسة الأمن القومي أمام الجهة التشريعية

تعميم سياسة الأمن القومي وإعلام الجمهور العام بمضمونها؟

كيف يجب تنفيذ سياسة الأمن القومي؟

نادراً ما تقدم وثائق سياسات الأمن القومي حلولاً لبعض المشاكل الأمنية المحددة، لأن هذه الوثائق لا تنص بشكل تفصيلي ومحدد على كل حالة طارئة. ولذلك، يضطلع المسؤولون الأمنيون، بعد الموافقة على سياسة الأمن القومي، بالمسؤولية عن تنفيذ هذه السياسة، والتي قد تشتمل على تقييمات تفصيلية للإمكانيات ومراجعات للسياسة في كل جهاز من الأجهزة الأمنية.

وقد توصي عمليات التقييم والمراجعة بإدخال التغييرات الهيكلية التالية:

تعديل أدوات السياسة القائمة: ويمكن أن ينطوي هذا التعديل على دلالات بالنسبة لفئات العاملين في القطاع الأمني، والتوزيع الجغرافي للموارد، والسياسات الخاصة بعمليات الشراء، إلى جانب العديد من الأدوات الأخرى. ويجب تعديل أية سياسات ثانوية، مثل الدفاع القومي أو الاستراتيجيات العسكرية، بحيث تتوافق مع سياسة الأمن القومي.

إعداد أدوات جديدة للسياسة: ويمكن أن تشتمل هذه الأدوات على لجان الرقابة ومجموعات العمل المشكلة من كافة الإدارات، أو على آليات أخرى.

وعلى المستوى القومي، يمكن المساعدة في تنفيذ سياسة الأمن القومي من خلال تشكيل لجان دائمة تختص بمراقبة طريقة تنفيذ سياسة الأمن القومي. إلا أن البعض قد يعتبر هذا الأمر باعتباره يشكل عائقاً أمام عملية اتخاذ القرارات الأمنية الناجحة. وتتولى هذه اللجان تقييم سياسة الأمن القومي في ضوء الإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى تقييم التهديدات. وتقوم بعض الدول بإيعاز هذه المهام إلى هيئة مؤسساتية مثل مجلس الأمن القومي. وفي دول

الدوام، فقد يفرض ذلك قيوداً على الموارد، لا سيما أن سياسة الأمن القومي الجيدة تتطلب معلومات يقدمها المسؤولون المشتركون في مجال تنفيذ السياسة.

رابعاً: يجب على سياسة الأمن القومي أن توازن بين النقاش العام مع المعلومات التي يقدمها الخبراء. ففي الوقت الذي يعتبر فيه النقاش العام ضرورياً للملكية، في حالة إدراك أن وثيقة سياسة الأمن القومي أصبحت أسيرة للمصالح السياسية، فقد يؤدي ذلك إلى تقويض وحدتها.

ما هي الأسئلة الأساسية التي ينبغي طرحها عند صياغة سياسة فاعلة للأمن القومي؟

- متى يجب القيام بعملية المراجعة؟
- من هم المسؤولون الذين ينبغي أن يشاركوا في عملية المراجعة؟
- هل هناك جهاز قيادي مستقل يتولى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لسياسة الأمن القومي من مجموعات العمل وتوحيد هذه المعلومات؟
- كيف يتم تعريف الأمن القومي؟ ما هي التحديات الأمنية التي تواجه الأمن القومي، وما هي التحديات المحتمل وقوعها في المستقبل؟
- ما هي الأدوات المتوفرة للأمن القومي وما هي الأدوات الجديدة التي قد تدعو الحاجة لتوفيرها؟
- كيف تعالج سياسة الأمن القومي التوازن بين الشفافية والحاجة إلى الحفاظ على السرية في المجالات الضرورية للأمن القومي؟
- هل تم تشكيل هيئة رقابة تختص بمراجعة سياسة الأمن القومي؟ وهل هذه الهيئة شاملة؟
- ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل

التقييم الصريح للوسائل: يجب أن تقيم سياسة الأمن القومي المهام التي تضطلع بها مختلف الهيئات الحكومية، وذلك فيما يتعلق بالتهديدات التي يجري التعرف عليها، إلى جانب السياسات الحالية الخاصة بقضايا معينة كالتحالفات، واستخدام القوة العسكرية، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ودور الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في رؤية الأمة للأمن.

الشفافية: إن اعتماد عملية شفافة لصياغة سياسة الأمن القومي تساعد على منع مؤسسات محددة، مثل وزارات أو أجهزة أمنية بعينها، من السيطرة على سياسة الأمن القومي بشكلها النهائي.

الرقابة الثابتة وتقييم التهديدات: يتعين مراقبة الجمع بين سياسة الأمن القومي الحالية والظروف القومية والدولية الناشئة بشكل دائم من قبل لجنة دائمة. كما يجب على هيئات الرقابة تبني نفس المبادئ التي تتبناها لجان المراجعة.

الاعتبارات الدولية: بما أن الدول لا توجد منعزلة عن بعضها البعض، فلا يمكن لأي دولة أن تصدر سياسة خالصة للأمن «القومي». كما تؤثر عضوية الدولة منظمات أو هيئات متعددة القومية في مجالات الأمن والاقتصاد على صياغة سياسة الأمن القومي.

احترام القانون الدولي: يجب أن تأخذ سياسة الأمن القومي بعين الاعتبار أحكام المواد القانونية الدولية التي ينبغي على الدولة الالتزام بها، بالإضافة إلى القوانين الأخرى المتعارف عليها.

أخرى، تقوم لجنة مراجعة يجري تشكيلها من كافة الإدارات الحكومية بعقد اجتماعات دورية لهذا الغرض. ويفضل أن يخضع تشكيل لجان الرقابة والإجراءات الخاصة بها لنفس مبادئ الشمولية والشفافية والنقاش والإجماع كما هو الحال بالنسبة للجان المختصة بمراجعة سياسة الأمن القومي. وقد تقترح بعض هيئات الرقابة مراجعة سياسة الأمن القومي ورفعها أمام السلطة التنفيذية عندما تعتبر ذلك ضرورياً.

الخلاصة: المبادئ اللازمة لسياسة ناجحة وديمقراطية للأمن القومي

على اللجنة أو الهيئة المسؤولة عن صياغة سياسة الأمن القومي مراعاة المبادئ التالية:

الشمولية والاستجابة: إن الصياغة الشاملة للسياسة هي الطريقة المثلى لتناول الاهتمامات الأمنية للمسؤولين على مستوى الدولة بشكل كامل. كما تعمل هذه الصياغة على تسوية هذه الاهتمامات من خلال الوسائل والإمكانيات المتاحة. ويجب أن تشمل سياسة الأمن القومي كذلك على المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية.

المناقشة والإجماع: تعتبر المناقشة والبحث عن الإجماع عاملاً ضرورياً لإعداد سياسة للأمن القومي تتسم بالمساندة على نطاق واسع ويجري تنفيذها بشكل فعال.

اهتمام كبير بالتهديدات: يجب الأخذ بالحسبان عدداً كبيراً من التهديدات، بما فيها التهديدات التي ترد في تقرير اللجنة العليا التابعة للأمم المتحدة المختصة بالتهديدات والمخاطر والفرص، ومن ضمنها التهديدات الاقتصادية والاجتماعية (بما فيها الأوبئة والكوارث الطبيعية والحوادث)، والنزاعات الناشئة بين الدول، والنزاعات الداخلية، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والجرائم العابرة للحدود.

كما أعدت دول أخرى سياسات للأمن القومي، من بينها إستونيا، وليتوانيا، وبولندا، وروسيا وسيراليون وتركيا. وبالإضافة إلى ذلك، قام كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) بإعداد استراتيجيات وأوراق تصور خاصة بالأمن.

مصادر أخرى:

الرقابة المدنية أو القيادة المدنية؟ ورقة مؤتمراً صادرة عن مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
www.dcaf.ch/publications/Working_Papers/121/pdf

إدارة سياسة الأمن القومي: الرئيس والعملية. بيتزبرغ: مطبعة جامعة بيتزبرغ

استراتيجية الأمن القومي: توثيق الرؤية الاستراتيجية. دراسات معهد الدراسات الاستراتيجية، الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي.

«عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة.» تقرير اللجنة العليا حول التهديدات والتحديات والتغيير التابعة للأمن العام.
www.un.org/secureworld/report2.pdf

قضايا ذات صلة :

- السياسة الدفاعية
- الالتزامات الأمنية الدولية
- المؤسسات الأمنية الداخلية
- المصالح القومية
- هيكلية القيادة العسكرية
- الوزارات المدنية والقطاع الأمني
- الرقابة البرلمانية
- اللجان الدائمة المختصة بالقطاع الأمني
- حالات الطوارئ

للمزيد من المعلومات

سياسات الأمن القومي المنشورة على شبكة الإنترنت:

النمسا: البيان الخاص بالأمن والدفاع (٢٠٠٢).

www.am.gov.lv/en/nato/basic/4534/

كندا: ضمان مجتمع منفتح: سياسة الأمن القومي الخاصة بكندا (٢٠٠٤)

www.pco-bcp.gc.ca/docs/Publications/NatSecurnat/natseurnat_e.pdf

لاتفيا: مفهوم الأمن القومي (٢٠٠٢)

www.am.gov.lv/en/nato/basic/4534

سويسرا: الأمن من خلال التعاون: تقرير المجلس الفيدرالي إلى الجمعية الفيدرالية حول السياسة الأمنية الخاصة بسويسرا (١٩٩٩)

www.vbs.ddps.ch/internet/vbs/en/home.html

الولايات المتحدة الأمريكية: استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة (٢٠٠٢)

www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf



سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة حول إدارة وإصلاح القطاع الأمني

توفر التقارير الموجزة التي يصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مقدمات محددة حول القضايا المعاصرة في مجال حكم القطاع الأمني وإصلاحه. وقد تم تصميم هذه السلسلة من التقارير لاستخدام ذوي الاختصاص وصانعي السياسات. ونشجعكم على إبداء ملاحظاتكم حول هذه التقارير؛ كما نرجو منكم إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمركز: backgrounders@dcaf.ch

يتولى تحرير سلسلة التقارير الموجزة السيد دافيد لُو. وساهم كل من فريد شراير وجيمس ستوكر بمادة هذا التقرير. كما ساعد جيمس ستوكر في تدقيقه.

تتوفر تقارير موجزة أخرى على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة:
www.dcaf.ch/publications/backgrounders

التقارير الموجزة المرتقبة

- الأطفال المجندون
- أنظمة القضاء العسكري
- قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- إعداد الموازنات الخاصة بالبرلمانات والدفاع
- المشتريات الخاصة بالبرلمانات وقطاع الدفاع
- إرسال القوات إلى الخارج
- نحو فهم عملية إصلاح القطاع الأمني
- التفويض الخاص بالقطاع الأمني

التقارير الموجزة الصادرة

- التحديات التي تواجه قطاع المخابرات
- أجهزة المخابرات
- مكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)
- القوات المسلحة المتعددة الأعراق
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- الشركات العسكرية الخاصة
- حالات الطوارئ

تمت ترجمة وطبع هذا التقرير بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

قام بترجمة هذا التقرير الموجز المترجم ياسين السيد.



يسعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الصالح للقطاع الأمني وإصلاحه. كما يجري المركز بحثاً حول الممارسات الصالحة ويشجع على تطوير المعايير المناسبة على كلا المستويين المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المركز التوصيات حول السياسات ويقدم استشارات داخلية برامج مساعدة لمختلف الدول. وتتضمن قائمة شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية إلى جانب عدد من الجهات العاملة في القطاع الأمني مثل قوات الشرطة، والأجهزة القضائية، وأجهزة المخابرات، وقوات حرس الحدود والقوات العسكرية.

تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.dcaf.ch

